

الشركة العربية للأنابيب

اجتماع الجمعية العامة العادية الثالثة والثلاثون

(الأتتماع الأول)

مكان الاتتماع : فندق هوليداي إن الرياض الازدهار و عبر وسائل التقنية الحديثة
يوم الاتتماع : الثلاثاء 24 ذو القعدة 1444 هـ - 13 يونيو 2023 م
توقيت الاتتماع : الساعة الثامنة مساءً

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

- 1) الإطلاع على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م ومناقشتها.
- 2) الإطلاع على تقرير مجلس الادارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م ومناقشته.
- 3) التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م بعد مناقشته.
- 4) التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة ، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للشركة للربع الثاني والثالث والقوائم المالية السنوية للعام المالي 2023م والربع الاول من العام 2024م وتحديد أتعابه.

البند الأول

الإطلاع على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م ومناقشتها

للإطلاع على القوائم المالية عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م يرجى الإطلاع على موقع الشركة في صفحة تداول أو مسح الباركود أدناه :



البند الثاني

الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م ومناقشته.

للاطلاع و قراءة تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م يرجى الإطلاع على موقع الشركة في صفحة تداول أو مسح الباركود أدناه :



البند الثالث

التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022 م بعد مناقشته.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى/ السادة مساهمي شركة العربية للأنياب
المحترمين (شركة مساهمة سعودية)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العربية للأنياب - (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشمل الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

لفت إنتباه

بالإشارة الي إيضاح رقم (٤/٢) والخاص بافتراض الاستمرارية، حيث تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ ١٥٤,٥ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م: ٢٤٧,٩ مليون ريال سعودي)، كما أنه لدى الشركة تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية بمبلغ ٤٣,٥ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م. تشير هذه الظروف إلى وجود حالة عدم تأكد جوهري قد تثير الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٢، صدرت توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال بمبلغ ١٥٠ مليون ريال سعودي، تخضع تلك التوصية لموافقة الجهات الرقابية ذات العلاقة والجمعية العامة غير العادية التي لم تتخذ بعد حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة.

قامت الشركة بتعيين مكتب استشاري مختص "مستقل" لإعداد خطة عمل استراتيجية للشركة للسنوات الخمسة القادمة (٢٠٢٣-٢٠٢٧ م) واتضح من هذه الدراسة تحسن المؤشرات والأداء للشركة لهذه الفترة، وهذا يعطي مؤشر على قدرة الشركة على الاستمرارية. وعليه تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وفقاً لذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ولا تتضمن أي تعديلات قد تكون مطلوبة، إذا كانت الشركة غير قادرة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون: • حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة الشركة. • تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عن الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. • تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية. • اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.	المخزون: يعتبر المخزون أمر مراجعة رئيسي نظراً لطبيعة نشاط الشركة والذي يعتمد علي المخزون بصورة أساسية في توليد الإيرادات ومدى تأثيره علي نتائج الأعمال للشركة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م، بلغ رصيد مخزون الشركة ٢١٧,٦ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م: ١٤٢,١ مليون ريال سعودي) حيث يتجاوز ما نسبته ٥٣,٧٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٨,٤٪ من إجمالي الموجودات، (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م: ٨٤٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٥,٣٪ من إجمالي الموجودات)، ونظراً لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات المرتبطة بتقادمه والإنخفاض في قيمته فإن هذا الأمر أعتبر أمراً رئيسياً للمراجعة. يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣-١٢ للسياسة المحاسبية و إيضاح رقم ٦ للإفصاح ذات الصلة حول القوائم المالية المرفقة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ المعتمد في المملكة العربية السعودية "الإيرادات من العقود مع العملاء". • تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة الشركة. • فحص معاملات الإيرادات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. • اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، والتي تضمنت إشعارات الاستلام الموقعة من العملاء، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات. 	<p>تحقق الإيرادات:</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت إيرادات الشركة ٥٣١,٦ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١م: ٣٨٨,٧ مليون ريال سعودي). يستمر وجود ضغوطات على الشركة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات.</p> <p>ويعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات.</p> <p>يرجى الرجوع للايضاح رقم ٣-٢٣ للسياسة المحاسبية و ايضاح رقم ٢٠ للافصاح ذات الصلة حول القوائم المالية المرفقة.</p>
--	--

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

فيما لو استنتجنا عند قراءة تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م أنه يحتوي على تحريفات جوهريّة، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمشاة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة أي أعضاء مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زدنا أيضا المكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه


عبد الله سليمان المسعود
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

٥ رمضان ١٤٤٤ هـ

٢٧ مارس ٢٠٢٣ م

تقرير لجنة المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م

السادة مساهمي الشركة العربية للأنابيب المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

• مقدمة:

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة بتوصية من مجلس الإدارة وذلك بناء على ما جاء في نظام الشركات السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية ولائحة عمل لجنة المراجعة.

• نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة:

تألفت لجنة المراجعة الحالية من أربعة أعضاء، منهم عضوان مستقلان من مجلس الإدارة وعضوان من خارج المجلس كما عقدت اللجنة سبعة اجتماعات خلال عام 2022م.

• سجل حضور اجتماع لجنة المراجعة لعام 2022م :

الأعضاء	صفة العضوية	02 مارس	25 مارس	30 مارس	23 مايو	21 أغسطس	03 نوفمبر
سعد القحطاني	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبد الله الحربي	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
خالد الطريفي	عضو اللجنة (خارج المجلس)	✓	✓	✓	X	✓	✓
صالح اليحيى	عضو اللجنة (خارج المجلس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

التقارير المالية

- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها ، لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني بناءً على طلب مجلس الإدارة فيما إذا كان تقرير المجلس والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز أو الوضع المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أية مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية والحسابات، والبحث بدقة في أية مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهام أو مسؤول الالتزام في الشركة إن وجد أو مراجع الحسابات.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

المراجعة الداخلية:

- أ. دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- ب. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- ج. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة إن وجدت، للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- د. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.

مراجع الحسابات:

- أ. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التأكد من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- ب. التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- ج. مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك.
- د. الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركات.
- هـ. دراسة تقارير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

ضمان الالتزام:

- أ. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ب. التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- ج. مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- د. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وفي سبيل مساعدة اللجنة على الاضطلاع بمهامها وتحقيق أهدافها، فقد شارك أعضاء الإدارة والأطراف المعنيون الرئيسون في الشركة مثل الرئيس التنفيذي، والمدير المالي، المراجع الخارجي، والمراجع الداخلي في اجتماعات لجنة المراجعة التي عقدت خلال عام 2022م.

وقدم الأطراف المعنيون الرئيسون وعدد من أعضاء الإدارة مرئياتهم إلى لجنة المراجعة حول أمور معينة منها صحة التقارير والقوائم المالية الموحدة للشركة وفعاليتها وسلامتها، وأداء الضوابط الداخلية وسلامتها وفعاليتها، وأعمال المراجعة الداخلية، والتقارير المالية.

وبناء على المرئيات والعروض التوضيحية التي قدمها أعضاء الإدارة والأطراف المعنيون الرئيسون في الشركة، صادقت لجنة المراجعة على عدة بنود خلال عام 2022 التماساً لموافقة مجلس الإدارة عليها، كان من بينها:

- مناقشة القوائم المالية السنوية للعام المنتهي في 2021/12/31م. وتم مناقشة المراجع الخارجي عن أسباب التحفظات وقد عملت اللجنة جاهدة بالتعاون مع المراجع الخارجي وإدارة الشركة لإزالة كافة المعوقات والعمل على إصدار القوائم المالية لعام 2021م.

- التوصية بتعيين مستشار لأعمال الزكاة والضريبة.
- التوصية بدراسة المخزون الراكد والعمل على تصريف المخزون المتقادم وكذلك قطع الغيار.
- متابعة تقرير المستشار المالي لدراسة الحسابات المدينة.
- التقارير المالية الأولية (الربعية) العام 2022.
- التوصية بترشيح مراجع خارجي للشركة لعام 2022م، بناء على قرار المساهمين.
- أوصت اللجنة الإدارية التنفيذية بالعمل على تحديث واستكمال كافة السياسات والإجراءات اللازمة.
- أوصت اللجنة الإدارية التنفيذية بالعمل على إنشاء سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر.

وبالإضافة إلى ذلك، درست لجنة المراجعة وتلقت تقارير حول عديد من المسائل الرئيسة منها:

- متابعة تطبيق مشروع برنامج ERP-SAP.
- متابعة تحديث سجل المخاطر لعام 2022م.
- ملخص عن أعمال المراجعة الداخلية في الشركة خلال عام 2022 والتي تشمل أعمال المراجعة، والمهام الاستشارية.
- تقرير ربعي عن أعمال المراجعة الداخلية القائمة في الشركة خلال عام 2022.

وشهدت جميع الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة خلال عام 2022 عرض تقارير شاملة وعقد اجتماعات موسَّعة مع المراجع الخارجي وأعضاء الإدارة العليا حول القوائم المالية، تضمنت تحليل مفصّل للأداء المالي للشركة والتغيرات في مركزها المالي، وخطوات إعداد القوائم المالية النهائية، والمراجعة المستقلة التي يجريها المراجع الخارجي للقوائم المالية خلال الربع الأول والثاني والثالث من العام.

رأي لجنة المراجعة :

وفي رأينا، وبناءً على ما قُدم من الإدارة التنفيذية وتقارير نتائج عمليات المراجعة الداخلية المرفوعة للجنة المراجعة خلال عام 2022م وما تضمنته نتائج مهام مراجع الحسابات، تعتقد اللجنة أن الإدارة التنفيذية في ظل سعيها لتحسين وتطوير نظام الرقابة لازال بحاجة لمزيد من التطوير والتحسين، وأن نتائج عمليات المراجعة، وكذلك مناقشات اللجنة خلال الاجتماعات، وفرت أساساً معقولاً لهذا الرأي. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى ملاءمة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

هذا والله ولي التوفيق ،،،

نيابة عن لجنة المراجعة

سعد القحطاني

رئيس لجنة المراجعة